هندريون، جيوفري أ. (ترينيداد وتوباغو)

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتتشرف بأن تفيد بأن حكومة ترينيداد وتوباغو رشحت القاضي جيوفري أ، هندرسون، القاضي في المحكمة العليا لترينيداد وتوباغو ليشغل المنصب الشاغر في المحكمة الجنائية الدولية بسبب استقالة القاضي السابق أنتوني توماس أكويناس كارمونا الذي انتخب رئيسا لجمهورية ترينيداد وتوباغو في شهر آذار/مارس من هذا العام. وتجري الانتخابات خلال الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ("نظام روما الأساسي") التي ستعقد في لاهي، مملكة هولندا، من 20 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو أيضاً بأن تفيد بأن الترشيح يتم تقديمه وفقا لأحكام المادة 36، الفقرة 3(ب) من نظام روما الأساسي التي تنص على أنه يجب أن تتوافر في كل مرشح لانتخابات المحكمة:

"كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والخبرة المناسبة اللازمة سواء كقاض أو مدع عام أو محام أو بصفة مماثلة أخرى في مجال الدعاوى الجنائية".

إن حكومة ترينيداد وتوباغو تولي أهمية كبيرة لترشيح القاضي هندرسون لانتخابه لمنصب قاض للمحكمة، وذلك تمشيا مع دعم ترينيداد وتوباغو الطويل الأمد لهذه المحكمة والذي سبق اعتماد نظام روما الأساسي وبدء نفاذه.

وترى حكومة ترينيداد وتوباغو أنه في هذه المرحلة الحاسمة من تطور المحكمة، حيث يجري تقديم مزيد من الطلبات للمحكمة لممارسة ولايتها فيما يتعلق بالجرائم الواردة في نظام روما الأساسي، ينبغي أن تتكون من قضاة يستوفون بالشكل الملائم جميع المعايير المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

ولذلك فإن حكومة ترينيداد وتوباغو مقتنعة تمام الاقتناع بأن القاضي هندرسون كشخص يتحلى بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتوافر فيه المؤهلات المطلوبة للتعيين ف أعلى المناصب القضائية في ترينيداد وتوباغو، كما أنها مقتنعة أيضا أنه إذا ما انتخب هندرسون فإنه سيسهم إسهاما لا يقدر بثمن في المحكمة نظرا إلى معرفته هائلة وخبرة ثرية في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية اكتسبها كمدع وقاض معا.

وقد تم إرفاق بيان مؤهلات القاضي هندرسون وسيرته الذاتية بهذه المذكرة الشفوية.

وبناء على ما تقدم فإن البعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو تطلب من الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف إطلاع جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على هذه المسألة.